ضمن استراتيجيتها العالمية العدوانية
الامبريالية الأميركية تفتح خزائن أسلحتها لعملائها

يعتبر تصدير الاسلحة الى الدول الاخرى الحليفة والموالية بمثابة عنصر اساسي في السياسة العسكرية العالمية للولايات المتحدة وعامل له الاهمية المطلقة في سياستهاالخارجية.

ولقد بلغت مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة منذ سنة ١٩٥٠ اكثر من ١٤٨٫٣٠ بليون دولار، وقد ساهمت ادارة ريغان التي حطمت الارقام القياسية في هذه المبيعات بشكل كبيرفقد بلغت مبيعاتها سنة ١٩٨١ (١٩) بليون دولار وفي سنة ١٩٨٢ مبلغ (٢٥) بليون وفي سنة ١٩٨٣ مبلغ (٣٠) بليون.

كما انها اتخذت بعض الخطوات التي تسهل عملية تصدير الاسلحة كمثل انشاء احتياط خاص من الاسلحة والتجهيزات الحربية التي تبتاعها من مصانع الاسلحة وتحتفظ بها جاهزة عند الطلب من الدول الصديقة ، يضاف الى ذلك ان نفوذ الكونغرس في مجال بيع الاسلحة قد تقلص بصورة ملحوظة اذ اقر بناء على طلب من ادارة ريغان تشريعا يسهل بموجبه ان تقوم الشركات والمصانع الحربية بيع الاسلحة الى دول اجنبية وكانت هذه الصفقات تتم في السابق بواسطة البنتاغون فقط، كما تم رفع الحد الاعلى للمساعدات العسكرية التي بامكان الادارات الاميركية التصرف بها دون الرجوع في ذلك الى الكونغرس.

وخلال العشرين سنة الاخيرة اصبح للدول النامية وخاصة تلك التي تعيش في اجواء متاججة بنيران الحروب كالشرق الاوسط وجنوب افريقيا وجنوب غرب اسيا وامريكا الوسطى حصة الاسد من صادرات الاسلحة الاميركية خاصة وان الولايات المتحدة تسعى الى استغلال التوتر من اجل خلق تحالفات وتكتلات للدول الموالية لها لتمارس بذلك سحق حركات التحرر وزيادة النفوذ الامبريالي في تلك المناطق.

ويشير المؤرخ الغربي المعروف ا.سامبسون بان بيع الاسلحة الى دول العالم الثالث يزيد فقط من عبودية هذه الدول للاستعمار الجديد اذ انها تورطها في ديون كبيرة لا تستطيع الخلاص منها، ولقد ارتفعت ديون هذه الدول ما بين ١٩٦٠ – ١٩٧٦ بما يعادل عشرة اضعاف وتضاعف هذا الرقم مرة اخرى حتى سنة ١٩٨٢.

الشرق الأوسط أولاً

الاسلحة المصدرة الى منطقة الشرق الاوسط في السنين الاخيرة تعادل نصف ما تصدره الولايات المتحدة من السلاح تقريبا،

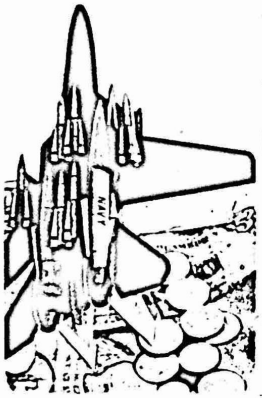

ولاسرائيل الحصة الكبرى ففي الفترة ما بين ١٩٤٨ – ١٩٨١ مثلا بلغت المساعدات الامنية لاسرائيل ٢٢ بليون دولار صرف الجزء الاكبر منها لابتياع اسلحة اميركية.

وللعلم فان ٨٥ في المئة من السلاح الجوى فيها هو سلاح اميركي كما ان لديها ١٥٠٠ دبابة من طراز م٦٠ وم٤٨ وتصرف سنويا حوالي نصف بليون دولار لشراء قطع غيار لهذه الاسلحة. ويذكر ان الولايات المتحدة اعفت اسرائيل مؤخرا من دفع ٥٠ر٥ بليون دولار هي قيمة اسلحة كانت قد ابتاعتها منها.

كما ان السعودية ايضا تنال اهتماما خاصا من الادارة الاميركية بحكم الدور الذى تلعبه في المنطقة ثرواتها النفطية والمالية ، فقد بلغت صادرات الاسلحة الاميركية اليها مؤخرا حوالي ٥ر٨ بليون دولار وكانت اول دولة عربية تشترى طائرات (الاواكس).

أسلحة إلى جنوب افريقيا

ولا تولي الولايات المتحدة اى اعتبار لمسائل حقوق الانسان التي تتشدق بها ، فرغم ان مجلس الامن الدولي دان النظام العنصرى في جنوب افريقيا وحظر بيع الاسلحة له سنة ١٩٧٧ الا ان دول الاطلسي وعلى راسها الولايات المتحدة ما زالت تواصل مده بالسلاح وتقوم وكالة المخابرات المركزية الاميركية بتقديم خدماتها في ذلك مستغلة عددا من المؤسسات العاملة في دول اوروبا الغربية للتغطية. فقد ابتاعت بريتوريا الدبابات ومدافع الهاوتس والعربات المسلحة كما ابتاعت المقاتلات القاذفة من طراز ف١٥د وطائرات هيركوليس الاميركية وكانبيرا البريطانية والميراج الفرنسية اضافة الى طائرات الهيلوكبتر التي جرى تجربتها في فيتنام وطائرات الاستطلاع البحرية.

وبواسطة واشنطن ايضا قدم صندوق النقد الدولي سنة ١٩٨٢ الى هذا النظام قرضا بمبلغ ٠٧ر١ بليون دولار بشروط مريحة كشف وليام جرى عضو الكونغرس عن انه مخصص لاهداف عسكرية وخاصة شراء اسلحة اميركية .

وفي سنة ١٩٨٣ استخدم هذا النظام "العميل البرتغالي" وهو اسم لمادة سامة ضد الثوار في اقليم ناميبيا ، وهذه المادة تنتجها المصانع العنصرية في جنوب افريقيا بدعم الولايات المتحدة ، وكانت العسكرية الاميركية قد استخدمت هذه المادة السامة في فيتنام.

وبمساعدة خبراء الولايات المتحدة ايضا يقوم النظام العنصرى بتخزين الاسلحة البكتيريولوجية على اراضيه. كما اعلن مؤخرا ان واشنطن عازمة على بيع صواريخ كروز لهذا النظام، الامر الذى وصفه (موسى مابيدا) سكرتير الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا بانه يعزز طاقة هذا النظام على اشعال حرب لا آخر لها.

وأميركا الوسطى اللاتينية

الا ان الادارة الاميركية اتبعت اسلوبا آخر في هذه المنطقة اثر تصاعد السخط فيها على السياسة الاميركية، فقد قلصت الادارات الاميركية كميات الاسلحة المرسلة اليها واستعاضت عن ذلك بالمساعدات المالية التي تقوم هذه الدول بشراء الاسلحة بها من اسرائيل، ويدل هذا على ان الاتفاق الاستراتيجي الموقع ما بين الولايات المتحدة واسرائيل تتجاوز مهماته نطاق الشرق الاوسط لتشمل مناطق اخرى في العالم.

وهذه بعض الامثلة التي توضح ذلك:

– السلفادور : حصلت على مساعدات مالية بلغت سنة ١٩٨٠ مبلغ ٨ر٥٨ مليون وفي سنة ١٩٨٢ مبلغ ١٢٦ مليون ومن المقرر ان تنال هذا العام مبلغ ١٤٠ مليون وبهذه الاموال يدفع ٨٣ في المئة من ثمن الاسلحة التي تستوردها من اسرائيل.

– غواتيمالا : لديها جيش مكون من ٣٠ الف مجهز تماما بالاسلحة الاسرائيلية التي ابتيعت بالمساعدات المالية الاميركية.

– هندوراس : حصلت على ٦٥ مليون دولار لشراء اسلحة في السنة المالية الحالية وتبيعها اسرائيل بنادق جليل وعوزى ومدفعية وعربات مسلحة، وطائرات هيلوكبتر وزوارق صاروخية . وقد اصبحت هذه البلاد قاعدة مركزية في الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا

وتقول بعض المصادر ان اسرائيل باعت لدول هذه المنطقة ما قيمته ٢ بليون دولار من الاسلحة

ودول آسيا أيضاً

اما في اسيا فقد اتخمت الولايات المتحدة حليفاتها بالاسلحة من الباكستان التي تشن حربا غير معلنة على الثورة الافغانية والتي يجرى تسليحها بميزانية تكلف ٢ر٣ بليون دولار الى تايلاند التي تحركها الولايات المتحدة ضد كمبوشيا والفيتنام ولاوس وقد اصبحت اكبر مستورد للسلاح في جنوب شرق آسيا.

وفي الشرق الاقصى قامت كوريا الجنوبية بابتياع اسلحة بعدة بلايين من الدولارات لجيشها الذى يبلغ تعداده ٦٠٠ الف كما قامت اليابان بايعاز من الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقية مع كوريا الجنوبية تمنحها بموجبها قرضا بشروط مريحة يبلغ مقداره ٤ بليون دولار.

ويستمر اهدار البلايين ويستمر الجوع والفقر والمرض والبطالة..

المهاجرون اليهود من الدول الاشتراكية يتهمون الوكالة اليهودية بتضليلهم

كشف مراسل "الجيروسالم بوست" في اثينا عما يعانيه اولئك اليهود الذين فضلوا الهجرة من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى للعيش في الدول الغربية.

وقال المراسل ان مجموعة تضم ٥٥ شخصا من هؤلاء تعيش الان في اليونان في ظروف فقر مدقع وتقيم في الضاحية العمالية في اثينا حيث تعمل في المصانع المحلية بدون ترخيص.

وذكر المراسل ان هؤلاء يتهمون مكتب الوكالة اليهودية في فينا بتضليلهم حيث انهم غادروا الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية الاخرى (بفيزا) اسرائيلية الا انه لم يكن في نيتهم الاستقرار في اسرائيل بل الهجرة الى الولايات المتحدة او كندا.

الا ان مكتب الوكالة اليهودية في فينا قام بابلاغهم بانه يتوجب عليهم الذهاب الى اسرائيل اولا اذا ما اردوا الحصول على (فيزا) للدخول الى الولايات المتحدة او كندا ولم يشر مكتب الوكالة اليهودية ابدا الى انه تم تعديل قانون الهجرة في كلا البلدين المذكورين بحيث لا يسمح للمهاجر من الدول الاشتراكية بالدخول اليهما اذاما اقام قبل ذلك في دولة اخرى.

وذكرت احدى الزوجات للمراسل بصراحة انهم لم يغادروا الاتحاد السوفييتي بسبب المعاملة السيئة فقد خلفوا وراءهم شقتهم في مدينة (كيشينيف) وتركوا وظائفهم للالتحاق بجدتهم في الولايات المتحدة وكانت الزوجة تعمل في الحقل الاقتصادى في اكاديمية مولدافيا للعلوم الا انهم كما تقول ارادوا الذهاب الى بلد يستطيعوا فيه العمل في اكثر من وظيفة لتحسين اوضاعهم . المالية ففي الاتحاد السوفييتي كما قالت يستطيع الانسان ان يعمل في وظيفة واحدة فقط. الا انها تندب حظها وما وصلت اليه العائلة من حالة فقر سيئة للغاية بدل الغنى الذى كانت تحلم به.

وتضيف الزوجة ايضا انها لم ترغب بالبقاء في اسرائيل لانها لم تتحمل فكرة ان ترى اولادها يخدمون في الجيش الاسرائيلي.

(وراحت السكرة واجت الفكرة).